

Distr.: General  
19 January 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الجمعية العامة

## الدورة الثامنة والخمسون

البنود ٣٩ و ٤٧ و ٥٠ و ٦٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥  
و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٤  
و ١٠٥ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز  
في التنفيذ والدعم الدولي

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين:  
تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة  
البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ

جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي

للتنمية المستدامة

عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة



الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية  
 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر  
 (١٩٩٧-٢٠٠٢)  
 العولمة والاعتماد المتبادل  
 تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
 (الموئل الثاني) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة  
 والعشرين  
 مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا  
 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية  
 تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
 ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

### رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه "إعلان مراكش المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب" و "إطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب" اللذين اعتمدهما المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب المعقود في مراكش، المغرب في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، سأغدو ممتنا لو تكرمت بتعميم الوثائق الختامية الصادرة عن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب بوصفها من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود: ٣٩ و ٤٧ و ٥٠ و ٦٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٥.

(توقيع) محمد بنونه

السفير المفوض وفوق العادة، الممثل الدائم

## المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة إعلان مراكش المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب

نحن المشاركون في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب المعقود في مراكش، المغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إذ نسترشد بأحكام برنامج عمل هافانا الذي اعتمده مؤتمر القمة الأول للجنوب الذي عُقد في هافانا، كوبا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وقد استعرضنا التقدم المحرز في تحقيق التعاون بين بلدان الجنوب،

١ - نعترف بأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس خيارا بل هو أمر لازم لتكميل التعاون بين الشمال والجنوب إسهاما في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. والغرض من التعاون بين بلدان الجنوب هو توليد قوة تضامن هائلة تسمح لنا بمواجهة أكبر التحديات. ومع أننا ما زلنا نعترف بأن التعاون بين الشمال والجنوب أساسي لتنميتنا ونتوقع أن يبدي الشمال تضامنا وتفهما وتعاوننا وشراكة حقيقية، فإننا نعرب في الوقت نفسه عن الاقتناع بأن التنمية لا تزال تشكل أولى مسؤولياتنا.

٢ - نعيد تأكيد التزامنا التعاون بين بلدان الجنوب ونعمل على مواصلة تعزيزه في مختلف المجالات، ومنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة، والاستثمار، والتمويل، وإدارة الديون، والأغذية والزراعة والمياه والطاقة والصحة والتعليم والنقل العابر فضلا عن القضايا ذات الصلة بين الشمال والجنوب. كما نعمل على تعزيز وتوسيع تبادل الموارد والخبرات والدراية في هذه المجالات كيما يصبح في إمكان التعاون بين بلدان الجنوب الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٣ - نعرب عن الاقتناع بأن التعاون بين بلدان الجنوب ضروري اليوم أكثر منه في أي وقت مضى. فلا أمل كبيرا لبلد وحده، حتى لأكثر البلدان النامية تقدما، في أن يحقق وحده ما يتوقعه من نمو وتنمية وفي التأثير على نتائج خطة العمل الدولية. إلا أن بلدانا، مجتمعة، قادرة على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية والتأثير على العلاقات الدولية.

٤ - نوافق على العمل من أجل كفالة التفاعل اللازم بين طرائق تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب، والتي ينبغي لها أن تلتقي في سعيها إلى تحقيق الأهداف

الإثائية نفسها، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإثائية للألفية. وفي هذا الصدد سنجهد لنجعل من التعاون بين بلدان الجنوب أداة فعالة تسهم في تحقيق الأهداف الإثائية المتفق عليها دوليا.

٥ - نعتزف بأن خيرة البلدان النامية تنوعت بشكل واسع. فقد حققت بعض البلدان النامية إنجازات في ميادين إثائية متنوعة، في حين عرف بعضها الآخر انتكاسات في مجالات مختلفة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٦ - نعتزف أيضا بأن التعاون بين بلدان الجنوب عرف أوجه نجح وإخفاق مرتبطة، بمعنى واسع، بالبيئة الدولية الخارجية التي أثرت على السياسات والاستراتيجيات الإثائية. ففي الخمسينات والستينات تطور التعاون بين بلدان الجنوب وأرسيّت دعائمه في سياق الكفاح المشترك للبلدان النامية من أجل تحقيق التنمية والنمو. كما شهدت هذه الفترة إنشاء مؤسسات التعاون بين بلدان الجنوب، بما فيها مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز. وقد ساعدت هذه المنظمات وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، من بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإثائي وغيرها من المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، في صوغ وتحديد احتياجات الجنوب وشواغله، وفي توفير إطار لإجراء حوار مثمر بين الشمال والجنوب وإقامة علاقات تعود بالنفع على الجميع. ونكرر في هذا السياق تأكيد أهمية تحقيق تعاون مباشر بشكل أكبر بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز بغية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال مبادرات ومشاريع ملموسة في جميع مجالات اهتمام بلدان الجنوب.

٧ - نعيد تأكيد أهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب ونرحب، في هذا الصدد، بالمبادرة التي تقدم بها مؤخرا مؤتمر المنظمات الآسيوية - الأفريقية دون الإقليمية الذي عقد في باندونغ، إندونيسيا، يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، من أجل إقامة شراكة استراتيجية جديدة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، من المقرر إطلاقها خلال مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي الذي سيعقد في إندونيسيا عام ٢٠٠٥، وذلك من خلال وسائل عدة من بينها تعزيز التشاور بين أمانات المنظمات دون الإقليمية.

٨ - نشدد على أنه يمكن أن تترتب على النمو الاقتصادي في بلدان نامية عدة وعلى تعزيز قدراتها المحلية آثار قوية تطل نطاق وفعالية التعاون بين بلدان الجنوب. وقد عملت بلدان نامية عدة على تنوع اقتصاداتها وهي تعتمد على الموارد البشرية الجيدة التدريب. فالنجاهات السائدة حاليا في التجارة الدولية وتحرير الاستثمارات وكذلك في التكامل الإقليمي والاقتصادي المتزايد، تحمل معها فرصا وتحديات جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب. كما أن بلدانا نامية عدة تضطلع بدور فعال في نقل المعارف والخبرات وكذلك في التوسيع الخلاق لاستخدام التكنولوجيا الهادفة إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية.

- ٩ - ندرك أن لدى الجنوب الرغبة والقدرة على تفعيل التعاون بين بلدان الجنوب ضمن الحدود الإقليمية ودون الإقليمية وخارجها. فقرب الأسواق وتمائل المنتجات والعمليات وتآلف العادات التجارية التي تتيح للمستثمرين من البلدان النامية فرصاً أكبر لركوب موجة جديدة من التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب، تشكل جميعها مزايا إضافية.
- ١٠ - نلاحظ مع الارتياح أن المجتمع الدولي اعترف بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، ونشدد على ضرورة تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة تحقيقاً لهذا التعاون. وقد شجع مؤخرًا المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ في آب/أغسطس ٢٠٠٢، على إقامة تعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق التعاون الثلاثي. ونؤيد في هذا الصدد ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات تحقيقاً للتنمية المستدامة.
- ١١ - نعتز بقيمة التعاون الثلاثي كترتيب مفيد في التعاون الدولي. وينبغي تشجيع اتخاذ ترتيبات كهذه بما يسمح باستخدام خبرة البلدان النامية، بدعم مالي من البلدان المتقدمة النمو، لمساعدة بلدان نامية أخرى، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الأخذ في الاعتبار مستوى التنمية المختلف لدى كل منها. ونعترف أيضاً بأهمية طرائق التعاون الثلاثي التي تشمل المنظمات الدولية التي تسهم إسهاماً إيجابياً في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.
- ١٢ - نسلّم ببروز المنظمات غير الحكومية والأوساط التجارية والمؤسسات والجامعات وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية، كشركاء رئيسيين وبإسهامها بشكل كبير في مواجهة التحديات وبلوغ الأهداف اللتين ينطوي عليهما تحقيق التنمية في البلدان النامية والمتقدمة النمو. ويفترض هذا الأمر بروز نظام جديد للعلاقات مع الجهات الفاعلة في التعاون الدولي وفي ما بينها، سيؤثر من دون شك على سياسات وطرائق التعاون الدولي في بلدان الجنوب والشمال. لذا، نقرر مراعاة هذه التطورات الهامة لدى وضع استراتيجيات وإجراءات التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب.
- ١٣ - نعيد تأكيد أهمية مد الجسور بين بلدان الجنوب، الذي كان دائماً وما زال هدفنا منذ إنشاء التعاون بين بلدان الجنوب. ولذا نشدد على أن هدفنا اليوم يجب أن يتمثل في مواصلة ترسيخ وتوسيع هذه الجسور بغية بلوغ أهدافنا الإنمائية والتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي والتأثير في العمليات التي تتسم بها العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، يتعين على الجنوب أن يقوم بنفسه بإجراء تحليلاته وبرسم وتنفيذ سياساته الخاصة به لمواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي. ونكرر تأكيد

تصميمنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك تحديد الموارد ووضع آليات المتابعة المناسبة للاستفادة استفادة كاملة من التعاون بين بلدان الجنوب.

١٤ - نشدد على أن تكامل الأسواق السريع وحركة رؤوس الأموال والزيادات الكبيرة في تدفق الاستثمارات حول العالم وعملية العولمة برمتها كلها مسائل خلقت تحديات وفرصا جديدة. غير أن فوائد العولمة وتكاليفها موزعة توزيعا متفاوتا وضع البلدان النامية، في تصديدها لتلك التحديات أمام صعوبات اقتصادية واجتماعية. وعلاوة على ذلك، ثمة إدراك يتنامى أن تحرير الاقتصاد لا يؤدي تلقائيا وبشكل شامل إلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية.

١٥ - نقر بأن عدم التوازن في النظام الاقتصادي الدولي الآخذ في التشكل، وإدارة الشؤون الدولية وحالة الاقتصاد العالمي الراهنة وغيرها من المسائل العالمية تترك آثارا سلبية في البلدان النامية، تتسبب في زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ونشجع على بذل الجهود لزيادة مشاركة البلدان النامية في إدارة الاقتصاد العالمي ما يتيح لهذه البلدان الاستفادة من العولمة وتحسين قدرتها على التغلب على آثارها السلبية.

١٦ - إذ نعي تباطؤ انتعاش الاقتصاد العالمي وانعدام أي نهج عالمي منسق لمعالجة ما تتسبب به الأزمات المالية الدورية من عواقب سلبية، ندعو إلى بذل جهود متضافرة من أجل تعزيز تماسك الأنظمة الاقتصادية العالمية وفعاليتها في مجال دعم التنمية.

١٧ - نلاحظ مع القلق أنه لم يتم الوفاء بعد على نحو كامل بالعديد من التعهدات التي قُطعت في ما عقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، نعرب أيضا عن قلقنا من أن البيئة الاقتصادية الدولية التي تعاني بشكل واضح من أزمات مالية دورية، ومشاكل في مجال الديون الخارجية، ونقص في مستويات المساعدة الرسمية الإنمائية، وتزعزع في أسواق السلع الأساسية، وحالة شك سائدة حاليا إزاء كيفية تطور النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتفاوت في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي توزيع الدخول في أنحاء العالم كافة، كلها أمور لا تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ - ما زلنا قلقين من أن أزمة الديون ما برحت تمثل عقبة رئيسية تحول دون تطور بلداننا، على الرغم من اتخاذ عدة مبادرات بصدها على امتداد العقد السابق. ونؤكد من جديد الحاجة الماسة لأن يعتمد المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة والمؤسسات الدولية، حلولاً فعالة وشاملة ومنصفة لأزمة الديون في إطار زمني محدد. وفي هذا الشأن، ندعو إلى تنفيذ المبادرة المحسنة للديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذا سريعا وفعليا وكاملا.

١٩ - وعلى الرغم من الإخفاق في تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي، اتضح من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في كانكون في الفترة الممتدة بين ٩ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أن ثمة حاجة ماسة إلى تمثيل مصالح البلدان النامية في النظام التجاري الدولي تمثيلاً أفضل وإلى التضامن المتين بين بلداننا لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، إننا نتعهد بإبداء أعلى درجة من الوحدة والتضامن في المسائل العالمية لتحسين طريقة التعبير عن شواغلنا ومصالحنا.

٢٠ - نؤكد من جديد أنه يتعين تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب وإنه يجب مواصلة الانتفاع بقدر أكبر من أسواق البلدان النامية من أجل حفز التجارة بين بلدان الجنوب، وذلك عبر عدة وسائل من بينها بدء جولة جديدة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، يمكن إجراؤها بمناسبة انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢١ - نؤكد دعمنا للأونكتاد باعتباره الجهة التنسيقية المعنية داخل الأمم المتحدة بمعالجة مسألة التجارة والتنمية، والمسائل المترابطة التي تشملها مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة معالجة متكاملة. ونرحب باعتبار الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٧ بآراء الأونكتاد جهازاً رئيسياً في آلية متابعة توافق آراء مونتيري. وإننا نقطع على أنفسنا عهداً بأن نعمل معاً لجعل مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر (سان باولو، البرازيل، ١٤-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) مسعى عالمياً ناجحاً تشترك فيه جميع العناصر الفاعلة وأصحاب المصلحة في التنمية. ويتيح هذا المؤتمر فرصة هامة لمعالجة حالات عدم التوازن والتفاوت الموجودة في الأسواق الدولية، والقيود الهيكلية وما تعانيه البلدان النامية من نقص في قدراتها التوريدية وهشاشتها أمام البيئة المالية الاقتصادية الخارجية، وللمساعدة على إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يركز على التنمية. ونحن نعتد على الدعم الذي يقدمه الأونكتاد لا سيما في مجال التجارة والتنمية.

٢٢ - نعرب عن قلقنا من أن تقلبات الحالية في أسعار السلع الأساسية وانخفاض معدلات التبادل التجاري ما برحت تعيق التنمية والنمو في العديد من البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية إذ تحول دونها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت الذي نشدد فيه على أهمية التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، لتهديئة مخاوف البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، نتعهد بمضاعفة جهودنا في عملية تنويع هذه السلع للتغلب على القيود التي يواجهها التوريد.

٢٣ - وندرك بأن الاتجاه الجديد صوب زيادة تحرير التجارة قد أتاح فرصا جديدة للتجارة والاستثمار في البلدان النامية. ولهذا يتعين على بلدان الجنوب أن تعمل على تمكين التجمعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وعليه، نتعهد بمواصلة تعزيز التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية والترتيبات الأقاليمية من أجل تعزيز التعاون التجاري بين بلدان الجنوب.

٢٤ - نشدد بقوة على ضرورة زيادة إمكانية حصول البلدان النامية على المعارف والتكنولوجيا ونقلها، مما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونرحب بالمؤتمر العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد على مرحلتين: الأولى في جنيف في عام ٢٠٠٣ والثانية في تونس في عام ٢٠٠٥. ونعتبر هذا الأمر فرصة فريدة من نوعها للعثور على وسائل فعالة ومبتكرة لاستخدام ما تنطوي عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طاقات بطريقة تخدم التنمية في البلدان النامية. وندعو جميع البلدان إلى المشاركة بنشاط في عملية التحضير للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة التي ستعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والمشاركة بنشاط أيضا في المؤتمر ذاته. وندعو جميع الدول الأعضاء والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى المحافظة على التزامها بالعملية وتعزيزه وفقا لقرارات الجمعية العامة، وذلك مع الدعم الفعلي الذي تقدمه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

٢٥ - نشيد بقيادة أفريقيا وشعوبها على ما يبدو من تفران لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تهدف إلى إرساء شراكة حقيقية في سبيل تنمية أفريقيا؛ ونقطع على أنفسنا عهدا بدعم تنفيذ هذه الشراكة عبر التعاون بين بلدان الجنوب. ونؤيد بشدة الجهود التي يبذلها حاليا المجتمع الدولي لمساعدة أفريقيا على تنفيذ هذه الشراكة وندعو الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمواصلة المساهمة فعليا في تنفيذها.

٢٦ - نؤكد من جديد ضرورة معالجة الشواغل الخاصة التي تهم أقل البلدان نموا وندعو إلى تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ على نحو فعال وفي حينه. وفي هذا الصدد، وإذ نفيد من أوجه التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، نحن عازمون في سياق التعاون بين بلدان الجنوب على حفز المبادرات المناصرة لأقل البلدان نموا، وذلك بعدة وسائل من بينها إنشاء آليات ثلاثية لمساعدة أقل البلدان نموا مساعدة أفضل. وفي هذا السياق، تمخض المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي ضم رئيس مجموعة الـ ٧٧ والذي



عقد في الرباط، المملكة المغربية يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن زخم يلزم استغلاله.

٢٧ - نرحب ببرنامج عمل ألماني الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية البلدان المانحة المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي عقد في ألماني يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ونوقشت فيه الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وندعو أصحاب المصلحة إلى تنفيذ برنامج عمل ألماني على نحو تام وفعال.

٢٨ - وبينما نشدد على التحديات الكبيرة التي تطرحها هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ندعو المجتمع الدولي، لا سيما الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى الوفاء بما قطعته على نفسها من تعهدات ذات صلة ببرنامج عمل بربادوس وتجديدها والتعهد بمساندة الجهود التي تبذلها هذه الدول، وذلك بعدة وسائل من بينها التعاون بين بلدان الجنوب، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما نحثها على تقديم دعمها الكامل إلى الاجتماع الدولي الذي ستستضيفه حكومة موريشيوس في عام ٢٠٠٤ لإجراء استعراض شامل لبرنامج عمل بربادوس المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والمشاركة فيه مشاركة فعالة.

٢٩ - نؤكد من جديد أهمية التضامن بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد نرفض رفضاً قاطعاً القوانين والنظم التي يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وجميع التدابير القسرية الأخرى، بما في ذلك العقوبات الأحادية الجانب التي تفرض على البلدان النامية وتساهم في إعاقة نموها وتنميتها اقتصادياً وتتنافى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣٠ - نؤكد من جديد التزاماتنا بتكثيف جهودنا لتنفيذ البرامج وخطط العمل الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب التي اعتمدها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الخاصة بالجنوب، وبخاصة برنامج عمل هافانا. وفي هذا الإطار، حددنا أولويات ستنفذ مباشرة وذلك في مجالات التعاون الإقليمي والتجارة والاستثمار والأغذية والزراعة والمياه والصحة، لا سيما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بعدة وسائل من بينها تبادل أفضل الممارسات. ونتعهد بتنفيذ هذه الأولويات والمبادرات التي حددت في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب والإسراع في تنفيذ الأهداف المقرونة بإطار زمني التي حددها المؤتمر.

٣١ - نعرب عن تقديرنا وامتناننا للمملكة المغربية ولشعبها على حسن تنظيم المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب واستضافته وعلى كرم الضيافة التي خصّونا بها في مدينة مراكش.

## المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

### إطار عمل مراكش لتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب

إن المشاركين في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب المعقود في مراكش، المغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بعد أن اعتمدوا إعلان مراكش المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، وإذ استرشدوا بأحكام برنامج عمل هافانا، وفي حين شددوا على أن تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب يتوقف على إدماج ذلك التعاون على نحو كاف في سياسات واستراتيجيات التعاون المتبعة على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، فقد وافقوا على تنفيذ التدابير والمبادرات التالية:

١ - إجراء دراسة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن ما ينطوي عليه تكثيف التفاعل بين وكلاء الأعمال التجارية في البلدان النامية سواء من القطاع الخاص أو من القطاع العام من إمكانيات، على أن تشمل الدراسة على توصيات بشأن سبل استكشاف الإمكانيات التي تنطوي عليها المشاريع المشتركة في المجالات المختلفة استكشافا كاملا. وسوف تقدم هذه الدراسة إلى ندوة دراسية ستعقد على هامش مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب المقرر عقده في عام ٢٠٠٥ لمناقشتها وتقديم توصيات بشأنها بهدف تحليل المشاريع المشتركة الموجودة فيما بين بلدان الجنوب وتحديد سبل ووسائل النهوض بتلك المشاريع المشتركة وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمشاريع المشتركة الموجودة في بلدان الجنوب.

٢ - مواصلة دعم تبادل مؤسسات البحوث والجامعات في البلدان النامية للخبرات والتجارب فيما بينها وإنشاء شبكة خاصة ببلدان الجنوب لتلك المؤسسات والجامعات تعمل على تعزيز تطوير التعليم والمهارات التقنية ونقل التكنولوجيا من خلال تبادل البرامج والطلاب والأكاديميين وتوفير منح دراسية وهبات لأغراض التعليم والتدريب.

٣ - العمل صوب بلوغ أهداف القضاء على الأمية بواسطة إيجاد مشاريع خاصة بالتعليم الأساسي وباستخدام الخبرات والمعارف المتوفرة لدى بعض البلدان النامية بوسائل عديدة منها التعاون الثلاثي الأطراف.

٤ - دعم إنشاء صندوق طوعي دولي للتضامن الرقمي ليكون بمثابة آلية مبتكرة تسهم في بناء مجتمع معلومات عالمي شامل وفي تنفيذ خطة التضامن الرقمي المبينة في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات، المعقود في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

- ٥ - تحسين التنسيق والمواقف التفاوضية المشتركة بشأن المسائل الرئيسية المطروحة على بساط المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وبخاصة برنامج عمل الدوحة. ويمكن في هذا السياق تحديد آليات لتبادل المعلومات بين البلدان النامية ولبناء القدرات.
- ٦ - العمل معا على معالجة القيود التي تعرقل حركة موردي الخدمات عبر الحدود من بلدان الجنوب إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو باعتبار أن هذه الحركة تمثل ركنا أساسيا في توسيع نطاق الصادرات والقضاء على الفقر.
- ٧ - دعم الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تحليل السياسات والتوصل إلى توافق في الآراء لمساعدة بلدان الجنوب في تحديد وتطوير معايير مرجعية للتنمية في المفاوضات المتعددة الأطراف.
- ٨ - تشجيع الاستثمار بين البلدان النامية بوسائل منها إبرام اتفاقات ثنائية (معاهدات استثمار ثنائية) وتبادل الخبرات اللازمة لبناء القدرات في مجال ترويج الاستثمار وتبادل المعلومات بشأن فرص الاستثمار.
- ٩ - عقد مؤتمر معني بالهياكل الأساسية المادية اللازمة للتنمية برعاية مجموعة الـ ٧٧ في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥ بغرض تناول مسألة التعاون بين بلدان الجنوب في هذا المجال في ضوء خبرات مختلف المناطق الإقليمية ودعوة اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق إلى أن تناقش في هذا السياق نطاق ومكان عقد هذا المؤتمر وأن تقدم توصيات بهذا الشأن إلى الاجتماع الوزاري السنوي لمجموعة الـ ٧٧.
- ١٠ -حث الدول الأعضاء في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية على الانتفاع بصورة كاملة من هذه الأداة في تنشيط التجارة بين بلدان الجنوب وتعزيز فعالية ذلك النظام بالإسراع في عملية التصديق على التزامات التعريفات التي تم التفاوض عليها في دورته الثانية ومواصلة العمل الجاري في جنيف لعقد جولة ثالثة من المفاوضات يمكن الشروع بها بمناسبة انعقاد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في سان باولو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.
- ١١ - دعم الأنشطة والتدابير الرامية إلى فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام منتجات البلدان النامية، وبخاصة الأنشطة والتدابير المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية مع مراعاة جملة أمور منها احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المثقلة بالديون للتغلب على الحالة الحرجة التي تعاني منها.

١٢ - تيسير ودعم انضمام جميع البلدان النامية التي قدمت طلبات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، على أن يكون الانضمام على أساس شروط شافة واضحة، والتشديد على ضرورة عدم منع أي بلد من الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وضرورة عدم إعاقه انضمام أي بلد إلى منظمة التجارة العالمية لاعتبارات لا صلة لها بالتجارة، وضرورة عدم مطالبة الدول المرشحة للانضمام للعضوية بالتعهد بالتزامات تتجاوز الالتزامات المطلوبة من الأعضاء.

١٣ - تبادل الخبرات والتجارب في مجال الإنتاج الزراعي بهدف تحسين الإنتاجية والأمن الغذائي، وتقديم الدعم في هذا السياق إلى البرنامج الخاص للأمن الغذائي المضطلع به تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والذي يمثل التعاون بين بلدان الجنوب ركنا أساسيا من أركانه، والتعهد باستخدام إمكانياته استخداما كاملا بهدف إذكاء روح التضامن بين البلدان النامية، وتمكين البلدان النامية من الانتفاع من خبرات وتجارب البلدان النامية الأخرى في مجال الإنتاج الغذائي. والعمل في هذا السياق على تشجيع سائر صناديق ووكالات وبرامج الأمم المتحدة على الشروع في بذل جهود مماثلة أو تقوية ما تقوم به من جهود كل في ميدان عملها ومسؤوليتها.

١٤ - تعزيز الإجراءات التعاونية بين البلدان النامية الرامية إلى معالجة قضايا السلع الأساسية بدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق المشترك للسلع الأساسية.

١٥ - تأييد الدعوة إلى تنظيم حلقة دراسية دولية معنية بالأمن الغذائي تعقد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ في البرازيل.

١٦ - العمل على زيادة التعاون بين بلدان الجنوب لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية مكافحة ناجحة تشمل تبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات فضلا عن إبرام ترتيبات تعاونية في شراء العقاقير الوقائية والعلاجية، وإيلاء اهتمام خاص لعروض التعاون التي تقدمها بعض البلدان النامية وبخاصة ما يتعلق منها بالموظفين الطبيين واستكشاف إمكانية إقامة تعاون ثلاثي الأطراف.

١٧ - استخدام كامل ما ينطوي عليه التعاون بين بلدان الجنوب من إمكانيات في متابعة تنفيذ المقرر الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بالفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة كيما يدرج في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

- ١٨ - حث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب في معالجة التحديات التي فرضها عليها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- ١٩ - دعم تنفيذ برنامج إيصال الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب والتشجيع على توسيع دائرة التعاون بين شركاء بلدان الجنوب وبلدان الجنوب ذاتها مع الإقرار في الوقت نفسه بالجهود التي بذلتها بعض البلدان النامية في توفير موظفين طبيين.
- ٢٠ - الاشتراك في منهاج عمل الموارد التدريبية الذي وضعه الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية والذي يرمي إلى تعزيز القدرات التدريبية في البلدان النامية.
- ٢١ - تبادل التجارب والخبرات بشأن البرامج المتعلقة على وجه الخصوص بالنساء والأطفال.
- ٢٢ - دعم تدشين مبادرة السياحة الإلكترونية (E-Tourism) في مطلع عام ٢٠٠٤ والاشتراك في هذه المبادرة التي صممها الأونكتاد بهدف مساعدة البلدان النامية في الترويج للسياحة.
- ٢٣ - تطوير التعاون بين بلدان الجنوب في مجال إدارة الديون بدعم من المنظمات ذات الصلة بما فيها الأونكتاد، ووضع تجارب وخبرات البلدان النامية في خدمة بلدان نامية أخرى، ولا سيما في البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون.
- ٢٤ - الإقرار بالحاجة إلى توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في الجهود المشتركة الرامية إلى التغلب على الفقر المدقع، والإحاطة علما في هذا السياق بالمبادرات التي اضطلعت بها البلدان النامية، بما فيها المبادرات المعلن عنها في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.
- ٢٥ - دعوة الوحدة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب للعمل مع البلدان النامية على صياغة برامج متبادلة النفع والمساعدة على تنفيذها بغرض الاستجابة للاحتياجات العاجلة للبلدان النامية، ودعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا إلى كفالة إدماج بعد التعاون بين بلدان الجنوب في جميع أنشطته. وتجدر الإحاطة علما مع الاهتمام في هذا السياق بالتوصيات الملموسة الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى للشركاء المحوريين لبلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في هانجزو، الصين.

- ٢٦ - تأييد الدعوة إلى عقد منتدى معني بالمياه بهدف التشجيع على تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان النامية، وذلك بعد نظر لجنة التنمية المستدامة في هذه المسألة.
- ٢٧ - تأييد تعزيز الوحدة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها مركزا لتنسيق التعاون بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة، بوسائل منها تعزيز قدرة الوحدة على تنسيق القضايا التي تهم بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة على نحو يمكن الوحدة من سبر الخبرات بصورة ملائمة وتعزيز المبادرات في ميدان التعاون بين بلدان الجنوب وتقديم الدعم لها.
- ٢٨ - إقامة آليات منتظمة للمشاورات والاتصالات وتعزيزها وتبادل المعلومات والخبرات بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك مع الشبكات الداعمة للتنمية.
- ٢٩ - كفاءة استخدام التعاون الثلاثي الأطراف على النحو الأكمل وإشراك المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة في ذلك التعاون فضلا عن إشراك مجتمع الأعمال التجارية والمجتمع المدني إشراكا كاملا في ميدان التعاون بين بلدان الجنوب بغية تمتين أواصره.
- ٣٠ - دعم مناهج التعاون الحالية المرمة بين البلدان الأفريقية والآسيوية وبين البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية بوصفها أدوات فعالة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبخاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات فيما بينها.
- ٣١ - دعم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة فيما تقوم به من جهود لاستطلاع إمكانية توسيع نطاق برامج التعاون بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة.
- ٣٢ - التشجيع على زيادة التشاور والتعاون بين الوحدات الوطنية المعنية بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الإقليمي إذا اقتضى الأمر من أجل زيادة فعالية وكفاءة الاضطلاع بالبرامج والمشاريع.
- ٣٣ - التشجيع على تقوية قاعدة البيانات الإلكترونية التابعة لشبكة المعلومات من أجل التنمية التي تشغلها الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحديثها بصورة دورية وذلك بالتنسيق مع الحكومات وعلى نحو يتيح نشر المعلومات الموجودة فيها على أوسع نطاق ممكن وبتيح أيضا إمكانية الاستفادة من تلك

المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات والاتصال بالشركاء المحتملين في عملية التعاون بين بلدان الجنوب.

٣٤ - دعم المبادرات الثنائية التي اضطلعت بها بعض البلدان النامية من أجل إلغاء الديون المترتبة في ذمة أقل البلدان نمواً وتشجيع البلدان النامية الأخرى في هذا السياق أيضاً على اتخاذ مبادرات إضافية لتعزيز التضامن في أوساط هذه المجموعة الشديدة التأثر من البلدان النامية.

٣٥ - الاستمرار أيضاً في أعمال جميع المبادرات الرامية إلى تحسين فرص وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق ودعوة البلدان النامية لاتخاذ مزيد من المبادرات المماثلة.

٣٦ - التشجيع على اتخاذ مبادرات لصالح أقل البلدان نمواً في سياق التعاون بين بلدان الجنوب وذلك بتنفيذ مشاريع في مجالات مثل بناء القدرة الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية، وتقديم المساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات، ولا سيما في المسائل المتصلة بالصحة والتعليم والتدريب المهني، والبيئة والعلوم والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار والتعاون في مجال النقل العابر.

٣٧ - تشجيع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، في إطار تنفيذ برنامج عمل ألماني، على مواصلة تكييف أو اصر التعاون فيما بينها من خلال ترتيبات واتفاقات المرور العابر القائمة بينها. وفي هذا السياق، تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف إلى كفالة تنفيذ برنامج عمل ألماني تنفيذاً فعالاً من خلال تزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بالمساعدة المالية والتقنية المناسبة.

٣٨ - وضع السياسات الرامية إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي للتحديات الكبيرة الناجمة عن ضعفها الهيكلي، ودعوة المجتمع الدولي إلى احترام وتحديد ما قطعه على نفسه من التزامات في برنامج عمل بربادوس وإلى دعم ما تبذله الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهود بوسائل عديدة منها التعاون بين بلدان الجنوب وذلك من أجل تمكينها من تحقيق الأهداف الإئتمانية الدولية وبضمنها الأهداف المبينة في إعلان الألفية.

٣٩ - مواصلة إيلاء اهتمام خاص لحالة البلدان النامية الخارجة من الصراعات، وبخاصة الحالة في أقل البلدان نمواً بهدف تمكينها من إصلاح هياكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو إعادة بناء تلك الهياكل عند الاقتضاء ومساعدتها في تحقيق تلك الأولويات الإئتمانية.



- ٤٠ - تكثيف التعاون بين بلدان الجنوب على حفظ المعارف التقليدية والموارد الجينية والتراث الشعبي وحمايتها وتعزيزها، وبناء توافق في الآراء في المحافل الدولية ذات الصلة وإعداد صكوك دولية ملزمة قانوناً بشأن حقوق الملكية الفكرية الخاصة بتلك المسائل.
- ٤١ - تعزيز التعاون في تبادل الدراية العلمية والتكنولوجية في إيجاد المصادر، والإدارة الفعالة، والحفاظ على المياه واستخدامها على نحو يضمن استدامتها، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة.
- ٤٢ - تأييد عقد المنتدى العالمي للتنمية من ١٦ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ في الدوحة، قطر، لتبادل الآراء حول كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية ومواجهة ما يتصل بذلك من تحديات.
- ٤٣ - تأييد إجراء المشاورات والاستمرار في تبادل الآراء بين البلدان النامية بشأن القضايا التي تناوّلها الأحداث الرفيعة المستوى التي تنظمها الأمم المتحدة فضلاً عن القضايا الناشئة الأخرى ذات الصلة بالتنمية.
- ٤٤ - القيام بخطوات فورية لتوسيع موارد صندوق بريس - غيريرو الاستئماني.
- ٤٥ - تعزيز القدرة الفنية لأمانة مجموعة الـ ٧٧ (مكتب الرئيس) عبر قيام الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ بتسديد اشتراكاتها المالية بانتظام وفي حينها.
- ٤٦ - تعزيز مركز الجنوب ليكون بمثابة مركز دراسات متخصص لبلدان الجنوب يجري برامج أبحاث دعماً لمفاوضاتها.
- ٤٧ - حث جميع الدول الأعضاء على تسديد اشتراكات خاصة للصندوق الخاص لمجموعة الـ ٧٧ لمتابعة وتنفيذ القرارات الختامية للمجموعة التي اتخذتها رؤساء الدول والحكومات في هافانا.
- ٤٨ - تقديم توصية إلى اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق في دورتها الحادية عشرة بإنشاء فريق دراسة حكومي دولي مفتوح العضوية يعمل على تنظيم حلقة عمل بين الدول النامية بغية النظر في جدوى مصرف مجموعة الـ ٧٧ للتجارة والتنمية المقترح إنشاؤه وتقديم تقرير عن النتائج التي توصلت إليها، عن طريق الاجتماع الوزاري السنوي لمجموعة الـ ٧٧، إلى مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب في عام ٢٠٠٥ للنظر فيه.
- ٤٩ - تعزيز التعاون والتنسيق بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز في الترويج للتعاون بين بلدان الجنوب عن طريق الطلب إلى لجنة التنسيق المشتركة للاجتماع بشكل أكثر انتظاماً

لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال التعاون بين بلدان الجنوب حيث يمكن استكشاف ما ينطوي عليه من أوجه تآزر في ما بينها.

٥٠ - إنشاء فريق مفتوح العضوية لمتابعة التعاون بين بلدان الجنوب، تابع لرئيس مجموعة ال ٧٧، يقدم تقاريره إلى الاجتماع الوزاري السنوي لمجموعة ال ٧٧ عن مدى تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب.